Al-Adab Journal **Issue. No (155) (December) 2025**

E-ISSN: 2706-9931 **P-ISSN: 1994-473X**

Crimes of Theft and Their Types in the Society of the United Arab Emirates: A Study in the Emirate of Dubai

Nasir Abdalla Binnasir
U22105487@sharjah.ac.ae
PhD student applied sociology, Criminology and criminal justice
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences - Department of Sociology
Prof. Mohammed Al-Hourani (Ph.D.)
malhourani@sharjah.ac.ae
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences - Department of Sociology

Copyright (c) 2025 **Nasir Abdalla Binnasir, Prof. Mohammed Al-Hourani (PhD)**

DOI: https://doi.org/10.31973/wpsm2y26

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This study seeks to identify the most significant financial crimes in the United Arab Emirates, specifically in the Emirate of Dubai. It also aims to explore the most prominent types and patterns of these crimes, as well as the diversity of methods used to commit them, whether these crimes are related to transportation, vehicles, property, homes, or public establishments, ranging from the most serious methods to the simpler crimes. In addition, the study aims to explore the key areas where these crimes vary according to their geographic distribution in the emirate. Furthermore, it looks into the efforts of the Ministry of Interior, represented by Dubai Police, in combating these crimes and reducing them, as well as the ways to apprehend the perpetrators and bring them to justice.

Keywords: Crimes Against Property, Ministry of Interior, Dubai Police, Theft Crimes.

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

جرائم السرقة وأنواعها في مجتمع دولة الإمارات
دراسة في إمارة دبي

الباحث ناصر عبدالله احمد بن ناصر الياسي
طالب دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص جريمة و عدالة جنائية

الأستاذ الدكتور محمد عبدالكريم الحوراني
تخصص علم الجريمة/جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية– قسم علم الاجتماع

(مُلَخَّصُ البَحث)

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أهم جرائم الأموال في دولة الإمارات، وبالتحديد في إمارة دبي. كما تهدف إلى استكشاف أهم أنواعها وأنماطها، ومدى تنوع أساليب ارتكابها، سواء تعلقت هذه الجرائم بوسائل النقل، أو بالمركبات، أو بالممتلكات، أو بالمنازل، أو بالمحال العامة، بدءًا من الأساليب الأكثر خطورة وصولاً إلى الجرائم البسيطة. فضلا عن ذلك، تهدف الدراسة استكشاف أهم المناطق التي تتنوع فيها الجرائم بحسب التوزيع الجغرافي في الإمارة، فضلاً عن جهود وزارة الداخلية، ممثلة بشرطة دبي، في مكافحة هذه الجرائم والحد منها، وسبل القبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.

الكلمات المفتاحية: الجرائم الواقعة على الأموال، وزارة الداخلية، شرطة دبي، جرائم السرقة.

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

مقدمة :

أصبحت جرائم الأموال واحدة من أخطر الجرائم التي تهدد البناء الاجتماعي في جميع دول العالم، والتي شاعت وانتشرت بين أوساط المجتمع في الآونة الأخيرة حتى أصبحت تختلف عن أشكالها التقليدية ، بل وأصبح الناس في حياتهم اليومية لا يأمنون التعامل مع غيرهم من أفراد المجتمع ؛بسبب انتشار سلوكيات النصب، والاحتيال، والسرقة، والتعدي غير المشروع على الأموال، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، وسواء أكان ذلك بالصورة التقليدية المتعارف عليها أو بالصورة الرقمية الحديثة التي أظهرت لنا عددا كبيرا من السلوكيات الإجرامية غير المسبوقة من قبل في هذا الشأن، ومن أهم صور الجرائم التي شاعت وانتشرت في هذا الشأن داخل مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة جرائم الاحتيال الإلكتروني، وخيانة الأمانة، والاستيلاء، والسرقة بجمع أشكالها وصورها التقليدية والإلكترونية من سرقة المنازل، والمركبات، والمحلات العامة، والدراجات الهوائية وغيرها من

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

سلوكيات السرقة المختلفة التي شاعت وانتشرت داخل المجتمع الإماراتي وأصبحت عنصر مهدد للمجتمع بشكل عام داخل الدولة.

المصطلحات الإجرائية للدراسة :

١-الجرائم الواقعة على الأموال: هي سلوكيات التعدي التي تلحق بالأموال الخاصة بالآخرين، والتي تصدر في حقهم من دون الحصول على إذن مسبق منهم أو من دون توافر عنصر الرضا في ذلك، إذ يصدر التعدي على هذه الأموال من جانب الفرد الجاني إما بشكل خفي، او بشكل صريح يحمل في ذاته طابع العنف أو التهديد باستعمال القوة للحصول على هذه الأموال. (النبالي، ٢٠٢٠)

٢- السرقة: هو أخذ شيء من شخص معين من دون الحصول على إذن مسبق منه أو تفويض من جانبه أو أخذه من دون أن يكون لمالك هذا الشيء معرفة مسبقة بأنه تم أخذه، مع ارتباط هذا السلوك في كثير من الأحيان بالتهديد أو العنف. (الزغلول، ٢٠٠٦)

٣- السرقة على وسائل النقل: هو الاستيلاء على شيء مملوك لشخص معين داخل وسيلة من وسائل النقل من دون الحصول على إذن مسبق منه أو تفويض من جانبه أو أخذه من دون أن يكون لمالك هذا الشيء معرفة مسبقة بأنه تم أخذه، مع ارتباط هذا السلوك في كثير من الأحيان بالتهديد أو العنف. (الشهري، ٢٠٢٠)

٤- السرقة الإلكترونية: هو حصول الشخص على شيء غير مملوك له باعتماد وسيلة من الوسائل الإلكترونية الرقمية التي تساعده على خداع غيره والاستيلاء على ماله خفية أو عن طريق اختراق حساباته الرقمية بمهارة إلكترونية عالية. (الزغلول، ٢٠٠٦)

٥- الاستيلاء: هو وضع الفرد يده على شيء من الأشياء المادية التي تتمتع بالقيمة المالية والتي لا مالك لها على الإطلاق وذلك بهدف تملك هذا الشيء المادي، وكسب ملكيته قانونا، والحصول على أحقية التصرف فيه بالبيع والشراء ونحوه. (العمروسي، ٢٠١٥)

٦- سرقة المنازل والبيوت والأماكن المعدة للسكن: هو أخذ أموال غير موجودة داخل منزله أو بيته او المكان الذي يسكن فيه بشكل غير مشروع يحمل في ذاته طابع الخلسة والخفاء أو طابع العنف أ،و التهديد باستعمال العنف، إذ يتحصل المجرم على الأموال من دون رضا المالك أو من دون الحصول على إذن مسبق منه (النبالي، ٢٠٢٠)

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

تكمن مشكلة الدراسة في محاول التعرف على الأسباب الدافعة من وراء انتشار الجرائم الواقعة على الأموال ولاسيما جرائم السرقة التي شاعت وانتشرت بين أوساط مجتمع دولة الإمارات في الآونة الأخيرة ، وتصبح بمثابة عنصر التهديد الأول الذي يقتضي في ذاته

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

البحث عن حلول فاعلة تحد من آثار هذه الجرائم أو تقضي على وجودها كليا ولا يتحقق ذلك إلا بالدراسة الاجتماعية القانونية التي تعنى بتناول الظاهرة وتحليل السلوكيات للوقوف على الأسباب والعناصر المقررة للوقوع. تسعى الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية :

١. ما جرائم السرقة في دولة الإمارات ؟ وهل تؤثر هذه الجرائم على البناء الاجتماعي؟
٢. ما أنواع الجرائم الواقعة على الأموال؟ وهل تحمل هذه الجرائم الطابع الإلكتروني أم أنها تتم بالشكل التقليدي فقط؟
٣. ما نظرية النشاط الإجرامي ؟ و هل تفسر أسباب السرقة؟

أهداف الدراسة :

١. دراسة جريمة السرقة من حيث أنواعها وصور ارتكابها داخل مجتمع دولة الإمارات (دبي).
٢. التعرف على أشهر أنواع جرائم السرقة وأكثرها شيوعا وانتشارا داخل دولة الإمارات.
٣. تحليل الطبيعة العامة لجريمة السرقة والأسباب الدافعة لارتكابها داخل المجتمع.
٤. التأكيد على أهمية نظرية النشاط الروتيني وتطبيق عناصره الثلاثة على جريمة السرقة من حيث الجناة والمجني عليهم والجريمة المرتكبة نفسها.

المنهجية :

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعنى بعرض الماهية العامة لجريمة السرقة وأبعادها من حيث نظم الارتكاب وسلوكيات الجناة مرتكبي الجريمة وما يتعلق بها من نظريات علمية تفسر في مضمونها العام هذا السلوك، وتساعدنا في الوصول إلى الأسباب المفسرة لهذا السلوك والتي عن طريقها نستطيع الإجابة على تساؤلات الدراسة، وتحقيق الأهداف الخاصة بها الموضوعة.

١ .الإطار النظري

إن التعرف على طبيعة الجرائم الواقعة على الأموال في مجتمع دولة الإمارات يقتضي منا دراسة جرائم الأموال بشكل عام، وجريمة السرقة في القانون الإماراتي ، و نظريات علم الإجرام ، وذلك عن طريق المطالب الآتية:

أولاً: جرائم الأموال في مجتمع دولة الإمارات:

تزايدت في الآونة الأخيرة جرائم السرقة في دولة الإمارات، وانتشرت بشكل كبير في ظل التطور التكنولوجي والرقمي الحاصل، وعلى رأس هذه الجرائم تأتي جرائم الأموال في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة والتي أصبحت خطرا كبيرا على البناء الاجتماعي الإماراتي، وهذا البناء الاقتصادي لما يترتب عليها من مساس غير مشروع بحقوق الأفراد المالية التي

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

كفلها لهم المجتمع الإنساني والتي أدت بدورها إلى ظهور سلوكيات عديدة مشابهة لها وملازمة لوجودها كما هو حال سلوكيات السرقة الالكترونية، و السرقة من الطريق العام ، والاستيلاء على أموال الغير . (الشهري، ٢٠٢٠)

وقبل التطرق لبيان تأثير جرائم الأموال على البناء الاجتماعي الإماراتي لا بد من التعرف أولا على مفهوم جرائم الأموال والتي تتمثل بكل سلوك يرتكبه الفرد الإنساني ويستهدف من ورائه الحصول على أموال غيره بالعنف والقوة أو التهديد أو الإخفاء وغيرها من تلك الوسائل والأساليب التي يقررها الجاني للحصول على أموال غيره بشكل غير مشروع وبطريق وأسلوب لا يتماشى حقوق الإنسان المالية، إذ يتحصل على هذه الأموال بالطرائق غير المشروعة ،ومن ثم يصبح مرتكباً لسلوك السرقة، وهو السلوك الذي يحمل في نفسه صوراً كثيرة ومتعددة ولازمة الوقوع داخل مجتمع دولة الإمارات أهمها: سلوك السرقة الخاص بالمنازل والمساكن والأماكن المعدة للسكن على وجه العموم والتي يقوم الجاني فيها بالتسلل ليلاً أو نهاراً إلى المنزل من أجل الاستيلاء على الأموال المنقولة فيه سواء أكانت هذه الأموال نقودا أو أثاثا أو أي عنصر مادي له قيمة، فالفرد الجاني في هذه الجريمة لا يستهدف الأشخاص ولا يتجه السلوك الذاتي له نحو شخص معين وإنما نحو المنزل الذي يحوي بين طياته الأموال، ليتحصل على هذه الأموال إما بطريق الخفاء أو بطريق التهديد واستعمال القوة في حق أصحاب المنزل؛ للحصول على الغايات المرجوة من ورائه . . (Drucker, 2010)

فضلاً عن وجود تطبيقات أخرى كثيرة داخل المجتمع الإماراتي فيما يتعلق بالجرائم المالية أهمها: جرائم خيانة الأمانة مثلا التي يتحصل فيها الفرد على أمانة معينة من جانب فرد آخر داخل المجتمع بهدف إيصاله إلى طرف ثالث، فيمتنع عن إيصال الشيء ويتحصل عليه بالشكل غير المشروع، سواء أكان هذا الشيء مالا منقولا ماديا أو نقديا فما دام الطرف الثاني قد امتنع عن أداء الأمانة فإنه بذلك يكون قد استولى على أموال غيره بطريق غير مشروع، بجانب عدد كبير من السلوكيات الأخرى كالنصب، والاحتيال، والسرقة الالكترونية ،وغيرها من تلك الأمور التي لا تنشأ من العدم وإنما تعتمد في قيامها أسبابا مالية ودوافع إنسانية تدفع الفرد إلى التطرف بالمساس نحو أموال غيره للاستيلاء عليها والحصول من ورائها على منفعة غير مشروعة، ليكون ذلك بمثابة التهديد الصريح الذي يهدد البناء الاجتماعي في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة ويحول من دون تحقيق الاستقرار المجتمع المطلوب، وفي ظل تعدد جرائم الأموال يتطلب الأمر السعي نحو دراسة الأسباب والدوافع الإنسانية والاجتماعية والمالية التي تدفع الفرد إلى ارتكاب سلوك يهدد المجتمع

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

وتحول من دون تقرير الاستقرار بداخله وذلك في ظل وجود عدد كبير من المؤسسات الاجتماعية المحلية بدولة الإمارات. (النبالي، ٢٠٢٠)

ثانياً: جريمة السرقة في قانون دولة الإمارات:

تعد جريمة السرقة من الجرائم الواقعة على الأموال في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي نظمها المشرع في الفصل الأول، من الباب الثامن، من قانون العقوبات الإماراتي الاتحادي والذي عرف تلك الجريمة أولا في هذا الفصل في نص المادة ٤٣٥ بقوله " تتحقق جريمة السرقة في دولة الإمارات من خلال القيام باختلاس مال من الأموال المملوكة للغير والمنقولة في ذات الوقت والتي يتحصل عليها الجاني بالاختلاس". (قانون العقوبات، ٢٠٢١)

ولقد اعتمد قانون دولة الإمارات عددا من العقوبات لمرتكبي هذه الجريمة أهمها: عقوبة السجن المؤبد التي نصت عليها المادة ٤٣٦ قائلة يعاقب الجاني الذي ارتكاب جريمة السرقة بعقوبة السجن المؤبد فيما إذا وقعت الجريمة في الليل، أو عن طريق التهديد بالسلاح، أو في حالة تعدد الجناة، أو في حالة ما إذا وقعت بمكان سكني أو مكان معد للسكن في الدولة أو وقعت بطريق الإكراه". (قانون العقوبات، ٢٠٢١)، وذلك في حالة ما إذا توافرت في جريمة السرقة الأركان القانونية المقررة لقيامها بالشكل الصحيح وهي أركان ثلاثة تتمثل في الآتي:

١- الركن المادي لجريمة السرقة: هو السلوك المادي الصادر عن الفرد الجاني في الجريمة والذي يتحقق وجوده في اللحظة التي يقدم فيها الفرد على ارتكاب الجريمة وينفذ عن طريقها السلوكيات المادية لها بصورة عمدية تامة وبقصد ذاتي يحقق فيه الاستيلاء على المال المنقول لدى الغير، وذلك بقصد تملك هذا المال، فالركن المادي في الجريمة هنا متمثل بالاستيلاء. (الشهري، ٢٠٢٠)

٢- الركن المعنوي: يتمثل بالقصد الجنائي الذي عن طريقه تتجه الإرادة الذاتية للفرد الجاني مرتكب سلوك الاستيلاء نحو تحقيق النتيجة الإجرامية من وراء السلوكيات المادية الصادرة عنه، وهو تملك المال الذي استولى عليه خفية، والقصد الجنائي هنا يتمثل بنية الجاني فيها نحو الاستيلاء خلسة على أموال المجني عليه ليقرر من وراء هذا السلوك قصده الذاتي العام. (Clinard Marshell، ٢٠٠٨)

٣- العلاقة السببية: يقصد بالعلاقة السببية هنا أن يكون السلوك المادي المرتكب في جريمة السرقة والمتمثل بالاستيلاء خلسة على مال الغير أثر مترتب على القصد الجنائي والذي بسببه تتحقق النتيجة الإجرامية على وجه العموم. وتقوم جريمة السرقة بشكلها القانوني التام

المتمثل بالاستيلاء على مال الغير بطريق لا يحمل طابع المشروعية وعن طريق السلوك المادي المرتكب من جانبه وهو سلوك الاستيلاء المحقق للنتيجة الإجرامية المتمثلة بالتملك كون الركن المعنوي المتمثل بالقصد الجنائي وعن طريق العلاقة السببية التي تربط هذه الجوانب جميعها بعضها ببعض من دون أي مشكلات أو عقبات، لتقوم بذلك جريمة السرقة في القانون الإماراتي ويستحق فاعلها العقاب المقرر له بالحبس أو السجن أو الغرامة بحسب طبيعة الجريمة المرتكبة داخل الدولة. (الشهري، ٢٠٢٠)

٢.أنواع جرائم الأموال

تتعدد جرائم الأموال وتختلف باختلاف طبيعة الارتكاب ومحل ارتكاب الجريمة بين سرقة المساكن، والسرقة على وسائل النقل، والدراجات الهوائية، والشاطئ، والمنازل ونحوها من الصور المختلفة التي يمكن إجمالها جميعاً في الآتي:

أولاً: جرائم سرقة المساكن ووسائل النقل:

تعد جريمة سرقة المساكن من جرائم الأموال التي تقع بشكل مستمر على البيوت المهملة و التي يستهدف السارق من ورائها المسكن وما يحويه بداخله من أموال وممتلكات منقولة يسهل عليه الاستيلاء عليها والانتقال بها إلى ملكيته الخاص بشكل وبأسلوب غير مشروع، سواء تحقق ذلك عن طريق الخفاء أو عن طريق القوة والتهديد والعنف تجاه أصحاب المنزل، ولاسيما في ظل وجود عدد كبير من الوافدين المخالفين داخل الدولة والذين تدفعهم الرغبات المالية لديهم إلى الشروع في ارتكاب جريمة السرقة اعتقاداً منه بأنه غير معروف داخل الدولة (تميم،٢٠١٣)، فضلاً عن اعتماد كثير من أصحاب المنازل العمالة الوافدة المخالفة التي لا يعرف عنها أي معلومات أو بيانات تفصيلية سوى الاسم الأول منها فقط؛ لذا عندما يخرج صاحب المنزل إلى العمل أو إلى أداء شيء معين ويترك المنزل فارغاً، يبدأ العامل بالاستيلاء على الممتلكات الكامنة بداخله والانتقال بها إلى مكان آخر مستغلاً هويته المجهولة التي لا يعلمها أحد ولا حتى صاحب المنزل، إذ لا يستطيع صاحب المنزل بعد ذلك أن يقوم بالإبلاغ عن السرقة الواقعة في حقه ؛لعدم قدرته على امتلاك أي معلومة تتعلق بذات الجاني، ومن هنا تنتشر الجريمة في مجتمع دولة الإمارات وتتزايد يوماً بعد الآخر في ظل عدم القانونية المتعلقة بأحوال كثير من الوافدين في الدولة. (العمروسي، ٢٠١٥)

بل وأكدت الدراسات الإحصائية التي تناولت جريمة السرقة في مجتمع دولة الإمارات على أن هذه الجريمة أصبحت تنخفض بشكل كبير في ظل الجهود الشرطية نحو مواجهتها وإنشاء تطبيق ذكي يعنى في ذاته بمواجهة الجريمة، وتحديد هوية السارق وإعادة المسروقات

كما هو الحال في إمارة دبي؛لذا فإن جريمة سرقة المنازل أصبحت من الجرائم المالية الخطرة التي تتطلب تضافر الجهود المحلية الشرطية والاجتماعية من أجل تحليلها ومواجهتها والحد من وجودها وآثارها السلبية داخل المجتمع. (Clinard Marshell، ٢٠٠٨)

وكذا الأمر بالنسبة لجريمة السرقة في وسائل النقل والتي تتمثل بكل استيلاء يلحق بالأشياء المملوكة لشخص معين داخل وسيلة من وسائل النقل من دون الحصول على إذن مسبق منه أو تفويض من جانبه أو أخذه من دون أن يكون لمالك هذا الشيء معرفة مسبقة بأنه تم أخذه، مع ارتباط هذا السلوك في كثير من الأحيان بالتهديد أو العنف، وهذه الجريمة كانت ولا زالت سمة من سمات مجتمع الجريمة في دولة الإمارات وفي دول العالم على وجه العموم ،إذ يستغل السارق فيها وسائل النقل والمواصلات العامة وانشغال الراكب بالطريق أو بأي أمر من الأمور ليتحصل على أمواله الشخصية بشكل غير مشروع يحمل في نفسه غالبا طابع الخفاء الذي لا تشعر به الضحية مطلقا في هذه الجريمة. (سكيكر، ٢٠١٠)

ثانياً: جرائم سرقة الشاطئ والدراجات الهوائية:

من أهم صور جرائم السرقة التي تلحق بأموال الناس في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة هي: السرقات الواقعة على الشواطئ البحرية، أو الدراجات الهوائية للأفراد داخل الدولة، ولاسيما الدراجات الهوائية التي تتزايد في شأنها حالات السرقة بشكل كبير وتتجه فيها إرادة السارق نحو الحصول على الدراجة الهوائية الخاصة بالغير بطريق العنف، والاعتداء ،والاستيلاء القهري أو بطريق السرقة الخفية والهروب بالدراجة، فعلى سبيل المثال أن الشاب الإماراتي الذي يستقل دراجة هوائية معينة قد يقوم بوضع الدراجة امام منزله مثلا او أمام المول التجاري أو أمام الملعب الرياضي أو في أي مكان يذهب إليه ويضع فيه الدراجة الهوائية الخاصة به بشكل مؤقت حتى ينتهي من قضاء حاجته ومن ثم يعود إليها مرة أخرى، فعندما ينتهي من ذلك يرجع الفرد إلى مكان الدراجة فلا يجدها وإنما يفاجئ انه قد سرقتها كذلك لبعض من ينتقل بالدراجة او السكوتر الى العمل عن طريق القطار يترك الدراجة و عند عودته يتفاجأ بعدم وجودها، وهذه السرقة قد يسبقها في كثير من الأحيان ترصد من جانب الجاني، أو سبق إصرار على ارتكاب الفعل والحصول على الدراجة الهوائية الخاصة بالمجني عليه في ظل سهولة قيادتها والاستيلاء عليها والانتقال بها من مكان وقوع الجريمة إلى مكان آخر وذلك إما بسبب حاجته إلى الدراجة أو بسبب حاجته إلى بيعها والحصول على الأموال من ورائها (Drucker، ٢٠١٠)

وكذا الحال بالنسبة للشواطئ البحرية في دولة الإمارات والتي تقع فيها عدد كبير من الجرائم المالية المستهدفة للأموال أو الممتلكات المادية الخاصة بالمصيفين وذلك؛ لأن

الشاطئ في أصله مكان عام مفتوح أمام الجميع ولا قيود فيه ومن ثم فإنه يدفع أصحاب السلوكيات الإجرامية نحو ارتكاب جرائم السرقة الخاصة بهم في ظل انشغال المصيفين بالبحر او بذويهم أو بأي جانب من هذه الجوانب المختلفة التي يستغل السارق فيها انشغال الفرد، ويتحصل من ورائها على الأموال الخاصة به بطريق غير مشروع كما هو حال سرقات وسائل النقل والمنازل ونحوها من الصور التي تتم فيها عملية السرقة بشكل خفي. (سكيكر، ٢٠١٠)

ثالثاً: جرائم السرقة الأخرى:

لا تقتصر جرائم السرقة في دولة الإمارات العربية المتحدة على ما سبق ذكره فقط بل تتطرق لتشمل عددا كبيرا من جرائم السرقة الأخرى التي تتعلق بأموال الأفراد داخل الدولة كما هو حال الجرائم الآتية:

- سرقة السيارات.
- سرقة البطاقات الائتمانية.
- سرقة هوية الأفراد.
- سرقة الأفكار والأشعار والمصنفات.
- سرقة المولات والمحلات التجارية. (Agnew، ٢٠٠١)

وغيرها من أشكال السرقة المختلفة التي تحدث في دولة الإمارات نتيجة العوامل والدوافع المؤثرة على اتجاهات الفرد السارق والمؤدية به إلى ارتكاب هذا السلوك في سبيل رغبته نحو الاستيلاء على أموال غيره من أفراد المجتمع، ولاسيما السرقات الإلكترونية الحديثة التي أصبحت منتشرة بكثرة على الرغم من تحذيرات وزارة الداخلية بجميع منصاتها، وأصبحت تهدد الأمن الاقتصادي لدى أفراد المجتمع والتي عن طريقها يتحصل الفرد على شيء غير مملوك له باعتماد وسيلة من الوسائل الإلكترونية الرقمية التي تساعده على خداع غيره ،والاستيلاء على ماله خفيه أو عن طريق اختراق حساباته الرقمية بمهارة إلكترونية عالية، كما هو حال سرقة البطاقات الائتمانية مثلا والتي يستطيع السارق باعتماد الوسائل الرقمية الحديثة أن يخترق نظم الأمان الخاصة بالبطاقة المصرفية ،ومن ثم يستعملها في عمليات البيع والشراء أو يتحصل على الأموال الكامنة بداخلها عن طريق التحول أو السحب بشكل وبطريق غير مشروع، وكذا الحال في الجرائم المالية الأخرى التي تتم عبر هذه الوسائل الرقمية الحديثة والتي تتطلب امتلاك الجاني المهارات الفاعلة المساعدة له على تحقيق غاياته الإجرامية (الزغلول، ٢٠٠٦)

رابعاً: علاقة النشاط الروتيني بالسرقة

من أهم أسباب السرقات بجميع أنواعها، وسرقة المساكن ووسائل النقل تحديدا، هي نتيجة نشاط الأفراد اليومي. ويمكن لنظرية النشاط الروتيني (كلارك، ٢٠١٦)، وذلك عن طريق عناصر النظرية الثلاث: الهدف المناسب، مثال على المسكن الذي لا توجد به إضاءة كافية أو مالك المنزل في حالة سفر و ترك المنزل من دون إغلاقه جيدًا. وبالنسبة لوسائل النقل، يمكن أن تكون السيارة في ساحة رملية في موقع لا توجد فيه كاميرات، مما يجعله هدفًا ممتازًا للسارق (العبدولي،٢٠٢٣)، أما العنصر الثاني فهو الرقيب ذو المقدرة. ويمكن لصاحب المنزل المسافر أن يسجل في أنظمة الشرطة الذكية ويبلغهم في حالة السفر، أو تعيين حارس بأجر لحين عودته من السفر. ولكن في حالة ترك البيت من دون رقابة جيدة، يمكن أن يصبح المنزل مغريًا للسارق. وكذلك الأمر بالنسبة لوسائل النقل، إذا وُضعت السيارات في أماكن مراقبة أو مدفوعة الأجر مثل: المواقف المدفوعة لفترة معينة، مثل: مواقف المطار أو بعض الأماكن تحت الحراسة، فينتفي عنصر الرقابة الجيدة. ولكن في حالة التهرب من دفع الرسوم وترك السيارات في ساحات رملية بالقرب من المطار من دون حراسة، فهذا يعرضها للسرقة بالتأكيد ويجعلها هدفًا مناسبًا لسرقة أجزائها أو سرقتها بالكامل أيضًا (سكيكر، ٢٠١٠) ، وبالنسبة للعنصر الثالث، الجاني المحتمل، هنا تتوافر النية الإجرامية عند الجاني، ويختلف عن غيره من الجناة مثل: المجرم بالصدفة أو المجرم الغاضب أو غيره، إذ إنه يمكن أن يراقب الهدف أو المنزل الذي يريد سرقته لمدة طويلة حتى يتأكد أنه هدف مناسب ولا توجد رقابة جيدة، ومن ثم تكتمل لديه النية ويقوم بالسرقة (سليمان، ٢٠٢٢) .

كما يمكن أن يكون لنشاط الفرد اليومي علاقة بالسرقات الأخرى مثل سرقة الشواطئ والدراجات الهوائية. فمن يذهب إلى العمل عن طريق الدراجة الهوائية في نفس المكان كل يوم من دون التأكد من إغلاق الدراجة بشكل جيد أو وضع الدراجة في أماكن غير مخصصة للدراجات الهوائية قد يجعله عرضة للسرقة. وبالنسبة للسرقة على الشواطئ، فمن يضع أغراضه بطريقة مغرية للسارق الذي يتابع نشاط الأشخاص الذين يأتون للسباحة ويستغل انشغالهم بالسباحة، يقوم بسرقة ممتلكاتهمDrucker، ٢٠١٠)) .

الدراسات السابقة

١.أشارت دراسة (الجوير، د.ت). جريمة السرقة عند النساء في المجتمع السعودي. مجلة الدراسات القانونية والاجتماعية.

ركزت هذه الدراسة على ظاهرة السرقة بين النساء في المجتمع السعودي، مع تسليط الضوء على العوامل والدوافع مثل: الفقر، والحاجة المادية، والاضطرابات النفسية. كما تناولت الدراسة تأثير هذه الظاهرة على الأسرة والمجتمع، وخلصت إلى أهمية تعزيز الوعي المجتمعي ،وتحسين الأوضاع الاقتصادية للحد من انتشارها.

٢.أشارت دراسة (رياض، ٢٠٢٤). العوامل المؤدية لارتكاب جريمة السرقة بالإكراه بعد ثورة ٢٥ يناير في مصر. مجلة الدراسات الجنائية والأمنية.

هدفت الدراسة إلى دراسة العوامل التي أدت إلى انتشار ظاهرة السرقة بالإكراه بعد الثورة، مثل: الانفلات الأمني، والفقر، والبطالة. كما أوصت بضرورة تعزيز الإجراءات الأمنية وتطبيق حلول فاعلة لمكافحة الفقر كجزء من الاستراتيجيات طويلة المدى.

٣. أشارت الدراسة (الكريميين،وآخرون ،٢٠٢٣). تفسير جريمة السرقة في ضوء نظرية الاختيار العقلاني في الأردن. مجلة جامعة الأردن للدراسات الإنسانية.

استندت الدراسة إلى نظرية الاختيار العقلاني لتفسير السلوك الإجرامي لمرتكبي جرائم السرقة، موضحة أن الجناة يوازنون بين المخاطر والفوائد قبل الإقدام على الجريمة. كما ناقشت تأثير الفقر والبطالة في دفع الأفراد لاتخاذ مثل هذه القرارات. وأوصت بضرورة توفير فرص عمل وتنفيذ برامج دعم اجتماعي للحد من الجرائم.

٤.أشارت دراسة الدويكات،الفيصل، ٢٠١٠). تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل بالسعودية. مجلة دراسات الشباب الوطنية.

ركزت الدراسة على التوزيع الجغرافي لجرائم السرقة في مدينة حائل، وأظهرت أن المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والمناطق الفقيرة تسجل مستويات أعلى من هذه الجرائم. وأوصت الدراسة بتحسين الظروف المعيشية في تلك المناطق، وتعزيز الرقابة الأمنية للحد من تفشي الظاهرة.

الخلاصة:

تنتهي دراستنا التي تناولت الجرائم الواقعة على الأموال في المجتمع الإماراتي، والتي تتعدد وتتنوع وتختلف باختلاف طبيعة الارتكاب ومحل الجريمة، بين الاحتيال، والنصب، وخيانة الأمانة، وسرقة المساكن، والسرقة على وسائل النقل، والدراجات الهوائية، والشاطئ، والمنازل، وغيرها من صور الجرائم التي نظمها المشرع الإماراتي في قانون العقوبات الإماراتي. كما تم تناول هذه الجرائم عبر منظور علم الاجتماع، إذ تم البحث والدراسة والتحليل عبر نظرياته المختلفة، وأهمها: نظرية النشاط الروتيني التي تتيح تفسير الجريمة، وتحديد سلوكيات الجناة بما يساهم في مكافحتها وضمان عدم تكرارها. ومن هنا، تتضح

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

أهمية الاستفادة من هذه النظرية واتخاذ الإجراءات اللازمة ؛لضمان ردع أي جريمة قد تحدث مستقبلاً، ولاسيما جرائم السرقة. كما تمت دراسة الجرائم الواقعة على الأشخاص، مع الأخذ في الحسبان نظريات علم الاجتماع واتجاهات فقهاء القانون؛ بهدف الوقوف على الجوانب السلبية ومعالجتها بما يضمن الحد من هذه الجرائم وتحقيق العدالة.

النتائج

١. السرقة تعني الاستيلاء على مال منقول لدى الغير مع قصد الجاني نحو التصرف في هذا المال، إذ يتجه القصد الذاتي له نحو تملك المال، والقدرة على التصرف فيه.
٢. نظرية النشاط الروتيني من النظريات الاجتماعية التي تعنى بدراسة الجرائم من حيث تحليل الأنشطة التي يرتكبها الضحايا والمجرمون قبل وقوع الجريمة، والتي تؤدي إلى حدوث الجريمة وتحقق النتيجة الإجرامية.
٣. جرم المشرع الإماراتي مجموع الجرائم التي تستهدف في عرفها العام وسائل النقل والمساكن في دولة الإمارات، وتهدد نظم الأمن والاستقرار فيها.
٤. تعتمد نظرية النشاط الروتيني مثلثا أساسيا يقرر في أبعاده الثلاثة فرضيات وعناصر رئيسة تحدد الجريمة وتقرر في مضمونها مدى إمكانية وقوع الجريمة من عدمه وهي :الهدف، والمجرم، والمكان.
٥. العلاقة بين نظرية النشاط الروتيني وجريمة السرقة علاقة تكامل ،إذ إن هذه النظرية تعني بالجريمة وتفسر وقوعها وسلوكيات المجرمين والضحايا بداخلها.

التوصيات

- السعي نحو إدراج علم الاجتماع بنظرياته داخل أكاديمية شرطة دبي والمؤسسات الأمنية في الدولة بما يساعدهم في تكوين النظم المعرفة الفاعلة حول الجريمة.
- الاستفادة من نظرية النشاط الروتيني واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تضمن ردع أي جريمة متوقع حدوثها مستقبلا ولاسيما جرائم السرقة.
- دراسة الجرائم الواقعة على الأموال كون نظريات علم الجريمة واتجاهات فقهاء القانون في هذا الشأن بما يضمن الوقوف على الجوانب السلبية ومعالجتها.
- يُنصح بإجراء مقابلات مع العاملين في القطاع الأمني والشرطة؛ للحصول على فهم أعمق حول الأساليب التي يعتمدونها؛ للكشف عن السرقات الروتينية في الأماكن العامة والخاصة.

- يمكن مقارنة حالة السرقات في الإمارات مع دول خليجية أخرى أو دول متقدمة عالميًا لتحديد الفروق في العوامل المؤثرة على هذه الظاهرة. قد تسهم هذه الدراسة في الكشف عن العوامل المحلية الخاصة بالإمارات التي تؤثر في زيادة هذه الظاهرة أو تقليصها.

المراجع

أولا: المراجع العربية

العبدولي، شيخة (٢٠٢٣). استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل الجريمة وأنماطها والتنبؤ بحدوثها في إمارة دبي. رسالة دكتوراه، جامعة الشارقة.

الزغلول، عماد (٢٠٠٦). الاضطرابات الانفعالية والسلوكية لدى الأطفال. عمان: دار الشروق، الطبعة الأولى.

العمروسي، أنور (٢٠١٥). الموسوعة الوفية في شرح القانون المدني. القاهرة: دار العدالة.

الشهري، حنان (٢٠٢٠). سرقة الأموال عن طريق الإنترنت والحسابات البنكية. مصر: حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد ١، العدد ٣٦.

التميم، ضاحي (٢٠١٣). الجريمة. دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى.

السليمان، مروة (٢٠٢٢). إسهام نظرية الأنشطة الروتينية في فهم الجرائم السيبرانية. مصر: المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٦.

سكيكر، محمد (٢٠١٠). الجريمة المعلوماتية وكيفية التصدي لها. القاهرة: الجمهورية للنشر.

كلارك، رونالد (٢٠١٦). تحليل الجريمة في ٦٠ خطوة مبسطة للمعنيين بمكافحة الجريمة (تعريب: الطيب مبارك). الإمارات: إدارة مركز بحوث الشارقة.

مرسوم بقانون اتحادي رقم ٣١ لسنة ٢٠٢١. إصدار قانون الجرائم والعقوبات الإماراتي.

منشد، كريم (٢٠١٥). جرائم النصب والاحتيال وعلاقتهما بالجرائم المشابهة لهما في القانون الجنائي. عمان: الآن ناشرون.

النبالي، عبد الله (٢٠٢٠). علم الاجتماع. عمان: دار الخليج، الطبعة الأولى.

الجوير، (د.ت). جريمة السرقة عند النساء في المجتمع السعودي. مجلة الدراسات القانونية والاجتماعية.

رياض، (٢٠٢٤). العوامل المؤدية لارتكاب جريمة السرقة بالإكراه بعد ثورة ٢٥ يناير في مصر. مجلة الدراسات الجنائية والأمنية.

الكريميين، الجبور، الخوالدة، (٢٠٢٣). تفسير جريمة السرقة في ضوء نظرية الاختيار العقلاني في الأردن. مجلة جامعة الأردن للدراسات الإنسانية.

الدويكات، الفيصل، (٢٠١٠). تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل بالسعودية. مجلة دراسات الشباب الوطنية.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ثانيا: المراجع الأجنبية

Agnew, Robert and Brezina, Timothy and Wright, John Paul and Cullen, Francis, T.(2001). Strain personality traits and delinquency: extent general strain thoery. Criminology, 40, (1), P P 43-72.

Clinard Marshell. B. Meler Report F,(2008). Sociology Of Deviant Behavior, 30ed, USA, Wadsworth Cengage, 2008.

Drucker, Jill, (2010). :Risk Factors of Larceny- Theft, Rutgers: Center Public Security, RTM Insights, Available at www.riskterrainmodeling.com

Al-Abdouli, Sheikha (2023). Using Artificial Intelligence to Analyze Crime, its Patterns, and Predict Its Occurrence in the Emirate of Dubai. PhD Thesis, University of Sharjah.

Al-Zaghloul, Imad (2006). Emotional and Behavioral Disorders in Children. Amman: Dar Al-Shorouk, First Edition.

Al-Amrousi, Anwar (2015). The Loyal Encyclopedia Explaining Civil Law. Cairo: Dar Al-Adala.

Al-Shehri, Hanan (2020). Theft of Money Through the Internet and Bank Accounts. Egypt: Annals of the College of Islamic and Arabic Studies for Girls in Alexandria, Volume 1, Issue 36.

Al-Tamim, Dahi (2013). Crime. United Arab Emirates, First Edition.

Al-Sulayman, Marwa (2022). The Contribution of Routine Activities Theory to Understanding Cybercrime. Egypt: Egyptian Journal of Social Sciences, Volume 6, Issue 6.

Sikker, Muhammad (2010). Cybercrime and How to Combat It. Cairo: Al-Gomhoria Publishing House.

Clark, Ronald (2016). Crime Analysis in 60 Simplified Steps for Crime Fighters (Translated by Al-Tayeb Mubarak). UAE: Sharjah Research Center Administration.

Federal Decree-Law No. 31 of 2021. Issuance of the UAE Crimes and Penalties Code.

Munshid, Karim (2015). Fraud and Swindle Crimes and Their Relationship to Similar Crimes in the Criminal Code. Amman: Al-An Publishers.

Al-Nabali, Abdullah (2020). Sociology. Amman: Dar Al-Khaleej, First Edition.

Al-Juwair, (n.d.). The Crime of Theft Among Women in Saudi Society. Journal of Legal and Social Studies.

Riyadh, (2024). Factors Leading to the Commitment of Robbery by Force after the January 25 Revolution in Egypt. Journal of Criminal and Security Studies.

Al-Karimeen, Al-Jabour, and Al-Khawaldeh, (2023). Interpreting the Crime of Theft in Light of Rational Choice Theory in Jordan. University of Jordan Journal of Humanities.

Al-Duwaikat, Al-Faisal, (2010). Analysis of the distribution pattern of theft crimes in the city of Hail, Saudi Arabia. National Journal of Youth Studies.